



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحليل أثر فاعلية بعض السياسات الاقتصادية في مكافحة الفساد في العراق

علي عبدالكاظم دعدوش



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحليل أثر فاعلية بعض السياسات الاقتصادية في مكافحة الفساد في العراق دراسة قياسية باستخدام نموذج (NARDL)

علي عبدالكاظم دعدوش *

المقدمة

تشهد الاقتصادات المتقدمة حالة من التنسيق عالي الكفاءة بين السياسات الاقتصادية، لا سيّما التنسيق بين السياسة (النقدية والمالية)؛ لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ومنع الهدر في المال العام، خصوصاً أنّ العالم اليوم يشهد ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً لأسعار السلع والخدمات، وهو ما يسبّب حالة التضخّم بصورة مباشرة، وقد تزامن هذا الأمر مع ظهور صدمات عديدة، مثل: الصدمة الصحية، وعملية الإغلاق التجاري عام 2020، وصدمة تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ووصولها إلى أسعار قياسية فضلاً عن نقص سلاسل الإمداد، والصدمة الثالثة هي صدمة الحرب الجارية بين روسيا و أوكرانيا، والتي على إثرها شهد العالم نقصاً واضحاً في عملية تحقيق الأمن الغذائي العالمي؛ لأنّ الدولتين تنتجان أكثر من ربع الإنتاج العالمي لأهم المحاصيل الإستراتيجية، ومن ثمّ سبّبت هذه الصدمات عملية (إغلاق تجاري وبطالة، وتوسّع مفرط Overheating، وتضخّم، ومن ثمّ الانزلاق إلى الركود التضخّمي).

إنّ العراق أحد الدول التي تأثرت تأثراً كبيراً جراء الصدمات العالمية -المذكورة آنفاً- قياساً بدول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر) وغيرها؛ لأنّ هذه الدول لديها صناديق سيادية تعمل على حماية الاقتصادات من الصدمات والهزات التي تصيب العالم بين فترة وأخرى. لذا فقد اتخذ العراق خطوة باتجاه خفض قيمة العملة، ممّا أدّى بدوره أيضاً إلى ارتفاع في نسب التضخّم التي فاقت الوضع على المستهلكين في الداخل.

وفي ظل هذه الظروف المعقدة يبرز التساؤل الأساس: هل أنّ للهدر في المال العام -المتولّد من الإنفاق غير المخطّط- دوراً في تفاقم حجم الفساد، والحد من تحقيق النمو في البلاد؟

إذ إنّ تزايد الإنفاق الحكومي بصورة فوضوية (الإنفاق غير المخطّط) قد وُلد هدرًا واضحاً

* دكتوراه في الاقتصاد.

في المال العام، وفي الوقت نفسه أدّى إلى زيادة حجم الأموال في التداول، ومن ثمّ عمّق من تزايد مشكلة التضخّم، وعمل على عرقلة إجراءات البنك المركزي في السيطرة على التضخّم، والذي كان من المفترض أن يؤدي إلى حالة الاستقرار في الاقتصاد، ومن ثمّ العمل على خلق بيئة جيدة للقطاع الخاص، والتوسّع في الاستثمار، وزيادة الاستخدام الذي من شأنه خلق طلب إضافي (مضاعف الاستثمار) على إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، وبالنتيجة استمرار النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد الكلي في البلاد.

فرضية الدراسة:

وُضِعَت فرضيتان للدراسة، وبعدهما يمكن إثباتهما أو نفيهما:

1. أدّى الفساد المتمثل بالهدر بالمال العام إلى آثار سلبية على واقع الاقتصاد العراقي.
2. تؤدّي عملية الاتساق بين السياسة المالية والنقدية إلى انخفاض الهدر في المال العام، وتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد.

أهداف الدراسة:

1. مكافحة الهدر في المال العام جراء الإنفاق الحكومي غير المخطّط عن طريق إصلاح الموازنة العامة.
2. التعرف على أسباب فشل الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثمّ وضع إستراتيجية معيّنة؛ لتلافي الفشل على المديين المتوسط والطويل.
3. توضيح عملية الاتساق بين السياستين المالية والنقدية في إطار التغيرات الاقتصادية والصدمات العالمية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي العراقي.

المحور الأول: الإنفاق السليبي والنمو: علاقة متضادة في إطار استقرار الاقتصاد العراقي

أولاً: تحليل النفقات العامة في العراق في المدّة (2004-2020)

اتخذت الحكومة العراقية بعد عام 2003 منحاً توسعياً يعتمد على زيادة النفقات العامة، لا سيّما بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واتخذ هذا التوسّع صورة تضخمية، لا سيّما

في النفقات الجارية، أو التشغيلية، وتجنّدت تلك الزيادة تجسّداً خاصاً في جانبين، الأول، الزيادات الكبيرة في رواتب الموظفين، والآخر، في زيادة أعداد موظفي القطاع العام (المدنيون والعسكريون)، إلى أن وصل نهاية عام 2015 إلى ما يقارب (7.5) مليون موظف ومتقاعد، وأصبحت النفقات الجارية تستنفد أكثر من (70%) من النفقات الكلية للموازنة العامة، في المقابل فإنّ الموازنة العامة تعرّضت إلى عجز في أعوام (2009-2015 وما تلاها)؛ لأسباب عديدة منها الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاع النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع داعش، والفساد المالي والإداري الذي ضرب معظم مفاصل الاقتصاد العراقي، كل هذا حصل على حساب النفقات الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن حالة التقشّف التي حصلت في النفقات الجارية في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة.

إنّ النفقات العامة قد تطوّرت وازداد حجمها؛ لارتفاع العوائد النفطية، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإنّ الدعم الحكومي لمختلف المجالات أدّى إلى حدوث خلل بنيوي فيه، ومن ثمّ زيادة الهدر في الموارد المالية المتاحة، إذ إنّ الموازنة تُعدّ بعجز وتمول عن طريق القروض (محلية أو أجنبية) وفي نهاية السنة المالية تنتهي بفائض؛ والسبب في ذلك لأنّ عديداً من المشاريع والبنى التحتية لم تنفذ أو بسبب كثرة المشاريع الوهمية المؤدية إلى الهدر في المال العام، أو بسبب عدم التخطيط، وتقديم الجدوى الاقتصادية في إعداد المشاريع الحكومية وتنفيذها، أو بسبب ارتفاع أسعار النفط أكثر ممّا حُدّد مسبقاً في تقديرات الموازنة العامة، أو هذه الأسباب جميعها، إذ إنّ النفقات العامة بشقيها (الجاري والاستثماري) قد تطوّرت، فقد استحوذت النفقات الجارية على النسبة الكبرى من إجمالي النفقات العامة، إذ بلغ متوسط مساهمة النفقات الجارية للمدة (2004-2020) ما يقارب (77.8%) من إجمالي النفقات العامة (لاحظ الجدول رقم 1)؛ لانتهاج الحكومة سياسة إنفاقية توسعية (غير مخطط لها)، لا سيّما في مجالات الصحة والتعليم، فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري والرواتب والأجور، ولم تعتمد على حالة الضبط المالي للنفقات العامة بالاعتماد على أساليب الموازنات الأخرى كالبرامج والأداء أو غيرها، ويبين الجدول رقم (1) النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020):

الجدول رقم (1) النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) في العراق للسنة (2004-2020)

السنة	النفقات الجارية	معدل النمو الجارية	نسبة النفقات الجارية إلى الكلية	النفقات الاستثمارية	معدل النمو الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الكلية	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو المركب لإجمالي النفقات %
2004	18.993		87.5%	2,701		12.5%	21,694	21.0%
2005	18.424		87.7%	2,563		12.3%	20,987	
2006	23.802	18.2%	93.1%	1,756	35.9%	6.9%	25,558	18.6
2007	26.071		83.2%	5,250		16.8%	31,321	
2008	43.840		77.7%	12,553		22.3%	56,393	14.2%
2009	39,265	11.6%-	82.6%	8,247	52.2-	17.4%	47,512	
2010	46,650		77.8%	13,293		22.2%	59,943	14.2%
2011	52,073	9.6%	77.3%	15,241	21.1%	22.7%	67,314	
2012	64,998		72.0%	25,173		28.0%	90,171	
2013	67,535		66.1%	34,632		33.9%	102,167	

السنة	التفقات الجارية	معدل النمو المركب للتفقات الجارية	نسبة التفقات الجارية إلى الكلية	التفقات الاستثمارية	معدل النمو المركب للتفقات الاستثمارية	نسبة التفقات الاستثمارية إلى الكلية	إجمالي التفقات العامة	معدل النمو المركب لإجمالي التفقات %
2014	64,597		68.4%	29,840		31.6%	94,437	
2015	43,557	6.3%-	62.5%	26,034	17.4%-	37.5%	69,591	-9.4%
2016	46,355		74.9%	15,469		25.1%	61,824	
2017	49,601		78.1%	13,836		21.9%	63,437	
2018	67,950		76.7%	20,550		23.3%	88,500	
2019	84,597		75.2%	27,800		24.8%	112,397	
2020	76,049		81.3%	17,431		18.7%	93,480	

المصدر: 1. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، أعوام مختلفة للمدة (2004-2020).

2. النسب من استخراج الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (1) أنَّ المدة (2004-2008) شهدت ارتفاع إجمالي النفقات العامة بمعدل نمو مركب نحو (21%)؛ بسبب زيادة دخول المواطنين، وتضخم الإنفاق الحكومي (زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين وأجورهم)، وإضافة ارتباطها بمصدر ريعي وحيد (النفط الخام) أكثر من سائر المصادر الأخرى السيادية مثل: (الضرائب والرسوم والقروض)، وبلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية في المدة نفسها نحو (18.2%)؛ وبسبب ارتفاع الطلب الاستهلاكي على إثر انفتاح التجارة الخارجية حينما لم يلبِّ الإنتاج المحلي للقطاعات (الخاص والحكومي) الطلب المحلي المتزايد على مختلف السلع والخدمات، ومع أنَّ معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية ارتفعت إلى (35.9%) للمدة المذكورة نفسها؛ إلا أنَّ نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة في عام 2008 لم تتجاوز (22.3%)، وتعدُّ هذه نسبة منخفضة جداً مقارنة بنسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة التي بلغت (77.7%) للعام نفسه، ويدلُّ هذا على النزعة الاستهلاكية المتأصلة من ناحية، وإلى ضعف البيئة الاستثمارية بجانبها الخاص والعام، وتأثرها بالأوضاع السلبية (من الإرهاب والفساد المالي والإداري) التي مرت بها البلاد من ناحية أخرى، فضلاً عن عدم الالتزام بقواعد الضبط المالي في عملية الإنفاق الحكومي، لا سيَّما بعد الوفرة المتحقِّقة في الإيرادات العامة.

أمَّا في عام 2009 فقد انخفضت النفقات العامة الإجمالية إلى نحو (47.512) مليار دولار مقارنة بعام 2008، أي: بواقع نسبة انخفاض بلغت (-18.6%)؛ بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت اقتصادات العالم، ممَّا أدَّى إلى انخفاض النفقات الجارية إلى نحو (39.265) مليار دولار، أي: بنسبة (-11.6%) من إجمالي النفقات العامة عن عام 2008، وكذا الحال للنفقات الاستثمارية التي بسبب مرونتها العالية للاستجابة فإنَّها انخفضت بنسبة كبيرة من النفقات التشغيلية لتصل إلى نحو (-52.2%) من إجمالي النفقات الكلية.

أمَّا المدة (2010-2013) فإنَّ إجمالي النفقات العامة ارتفعت قيمتها من (59.943) مليار دولار في عام 2010 إلى نحو (102.167) مليار دولار في عام 2013، أي: بنسبة (14.2%) كذلك ارتفاع نسبة النمو المركب للنفقات الجارية إلى نحو (9.6%) في المدة نفسها؛ نتيجة زيادة أسعار النفط تدريجياً بعد الأزمة المالية، ومن ثمَّ زيادة الإيرادات النفطية، وكذلك رافقه قرارات لزيادة في رواتب الرئاسات الثلاث، فضلاً عن الفساد المالي والإداري المتمثل بالهدر الواضح في المال العام وإنفاقه في غير محله.

من جهة أخرى كانت الأموال المخصّصة للإنفاق الاستثماري تنفق من دون أي دراسات للجدوى الاقتصادية، وتقييم للمشاريع الاستثمارية؛ ممّا سبّب في ضياع فرصة كبيرة للتنمية، فيما لو استغلت هذه الأموال في دعم القطاع الخاص وتهيئة الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الأخرى غير النفطية، إذ كانت نسبة النمو المركب للإنفاق الاستثماري نحو (21.1%) أي: إنّها ارتفعت من (13.293) مليار دولار في عام 2010 إلى (34.632) مليار دولار في عام 2013 من إجمالي النفقات الكلية، إلا أنّ هذه النفقات اتّجّحت نحو البنى التحتية أكثر من الأنواع الأخرى للاستثمار، ومن ثمّ أصبحت هذه النفقات داعمة أكثر ممّا هي منتجة، أو مولدة للقيم المضافة للقطاعات الإنتاجية كلها.

فيما شهدت المدة (2014-2017) انخفاض النفقات العامة بجانبها (الجاري والاستثماري)، إذ بلغت نسبة انخفاضها (9.4%)؛ لانخفاض الإنفاق الجاري والاستثماري على حدّ سواء، إذ كانت نسبة الانخفاض المركّب نحو (-6.3%) للجاري، و(-17.4%) للاستثماري؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى نحو (36) د/ب في عام 2016، فضلاً عن ترشيد الإنفاق العام، وإعلان حالة التقشّف في البلاد؛ لاقتصار الإنفاق العام بدرجة كبيرة على عسكرة الجيش والشرطة وتجهيزهما بالأسلحة والمعدات لمحاربة داعش، وتمشية أمور الرواتب والأجور لموظفي الحكومة، أمّا في (2018-2020) فقد حدث تذبذب في حجم النفقات الإجمالية؛ لربط الإنفاق الحكومي ميكانيكياً بالإيرادات النفطية؛ ممّا سبّب إرباك دائم في عمليات الإنفاق، لا سيّما أنّ البلاد تفتقر إلى إدارة سليمة للاقتصاد لأسباب معروفة.

ثانياً: اتساق العلاقة بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

1. السياسة المالية وإصلاح الموازنة العامة في العراق

شهدت الاقتصادات العالمية -لا سيّما بعد الأزمة الصحية 2020- تزايد عمليات الإنفاق العام في الموازنة العامة؛ لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، ومن ثمّ تحقيق الاستقرار في البلاد، إذ يكون الإنفاق موجّهاً ومحدداً وفقاً للأولويات والغايات الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، وتلتزم الحكومة بمتطلبات أفرادها واحتياجاتهم، لا سيّما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق قانون الموازنة العامة، وتكون الحكومة ملزمة بعمليات الصرف بعد ذلك، إذ لو امتنعت عن الإنفاق في مجال معين فستعُدّ مقصّرةً عن أداء عملها، ممّا يؤدّي إلى حدوث اختلال

في عملية تقديم الخدمات العامة بمختلف أنواعها. توجد أساليب عديدة لإعداد أي موازنة عامة وإقرارها في أي دولة، وتختلف فقط في طريقة التوزيع ووفق اهتمامات الدولة وخططها في تلك الفترة، لكنّها تتفق في الغاية من وراء ذلك، وهي توزيع الدخل المحلي للدولة.

يعني الأسلوب التقليدي للموازنة المعتمد في العراق (موازنة البنود التقليدية) الاهتمام فقط بالجانب الرقابي في التوزيع، ولا يوضّح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنّها مجرد مصروفات سُددت في المكان المحدد وانتهى الأمر على ذلك، وقد تطوّر أسلوب الموازنة إلى البرامج والأداء، ومن ثمّ إلى التخطيط والبرمجة وصولاً إلى الموازنة الصفرية والتعاقدية. ما يزال العراق يعمل بموازنة البنود (التقليدية)، وهي موازنة تشجّع على الهدر في المال العام، إذ لا تسترجع الفوائض المالية المتبقية من عمليات الصرف للوزارات إلى الخزينة المركزية للدولة، ومن ثمّ صرف الفائض لكل وزارة في نهاية السنة المالية بصورة غير عقلانية وغير مدروسة، ممّا يؤدّي إلى الهدر والضياع، إذ تُعدّ هذه الأموال حقاً للأجيال القادمة؛ لأنّها متأتية من عوائد النفط الخام. والجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من بدأ بوضع موازنة التخطيط والبرمجة في بداية الستينيات، وكانت تهدف بذلك إلى معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع آنذاك.

من الضروري ألا تغفل الحكومة عن دراسة الإنفاق بصورة تُحقّق الغرض الأساسي لخروج النفقة العامة، مع ضرورة أخرى لإحاطة الإنفاق بالصيغ والأساليب القانونية - بالتوافق مع قانون الإدارة المالية -، أو ضمن بنود الموازنة العامة، وإلا فإنّ عمليات الصرف سوف تواجه شبهات فساد، وبالنتيجة الوقوع في عمليات الهدر في المال العام.

إنّ الهدر في المال العام على نوعين (مخطط له وغير مخطط له)، فالأول يكون عن طريق شخص معنوي عام ليس له معرفة بهدف خروج النفقة أو الغرض منها، ويرجع هذا على الأغلب إلى نظام المحاصصة في تسلّم المواقع الإدارية. والثاني (الهدر المخطّط)، إذ يكون عن طريق شخص معنوي عام (وزير، أو مدير عام... إلخ)، ويكون مرتبطاً بالحزب التابع له، أو غايات شخصية، أو غيرهما، وبالعادة هذا النوع من الهدر في المال العام يكون منسقاً ووفقاً لآلية عمل من قبلهم. وفي كلا النوعين أو الحالتين فيؤثّر الهدر في المال العام تأثيراً سلبياً على أداء الحكومة، أو حجم الخدمات العامة المقدمة إلى المجتمع، ممّا يؤثّر سلبياً على الواقع الاقتصادي.

وفي ظل ريعية الاقتصاد العراقي، وعدم الاستقرار في أسعار النفط في الأسواق العالمية

خصوصاً قبل عام 2021 قد أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة مسبباً ارتفاع المديونية العامة (داخلياً وخارجياً)، وجاء هذا بالتأكيد بسبب تزايد الإنفاق الحكومي السلبي (غير المخطَّط). حتى بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبلوغها نحو أكثر من (100\$) للبرميل الواحد، إلا أننا نجد الحكومة (وزارة المالية) لم تقم بعمليات التسديد للديون، ممَّا يخفِّف الأعباء المالية عن الحكومة، إذ قامت بإعادة جدولة الديون الداخلية مع البنك المركزي؛ ممَّا سبَّب زيادة العبء المالي على الجيل الحالي، فضلاً عن الأجيال اللاحقة. خصوصاً أنَّ العراق أحد الدول التي تأثرت تأثراً سلبياً جرَّاء الصدمات (الأزمة الصحية وأزمة الطاقة قبل عام 2021 وأزمة الحرب مع داعش من قبلهما) وغيرها، قياساً بالدول الريفية الأخرى كالسعودية والإمارات والكويت؛ لأنَّ هذه الدول لديها صناديق سيادية تعمل على حماية اقتصاداتها من الهزات والصدمات التي تصيب العالم بين الحين والآخر. يبيِّن الجدول رقم (2) حجم العجز والدين في الموازنة العامة العراقية للمدَّة (2004-2021):

الجدول رقم (2) العجز/الفائض في الموازنة العامة للمدَّة (2004-2020) «مليار دولار»

السنة	النفقات الكلية	الإيرادات الكلية	الفائض/العجز
2004	21,694	22,703	1,009
2005	20,987	27,526	6,539
2006	25,558	33,439	7,881
2007	31,321	43,796	12,475
2008	56,393	67,595	20,083
2009	47,512	45,407	(2,105)
2010	59,943	59,981	0,38
2011	67,314	92,997	25,683
2012	90,171	102,458	12,287
2013	102,167	97,478	(4,689)

السنة	النفقات الكلية	الإيرادات الكلية	الفائض/العجز
2014 *	94,437	90,526	(6,792)
2015	69,591	60,963	(8,628)
2016	61,824	45,722	(10,637)
2017	63,437	64,988	1,551
2018	67,960	89,554	21,594
2019	93,885	90,392	(3,493)
2020	63,934	53,109	10,825
2021	89,650	109,423	(19,773)

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، أعوام مختلفة للمدة (2004-2021).

نلاحظ عن طريق الجدول رقم (2) أنَّ الموازنة العامة قد حققت فائضاً مالياً للمدة (2004-2008) بلغ نحو (35.512) مليار دولار؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي ساعد على ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية المولدة للإيرادات العامة في البلاد، ممَّا عزَّز الاحتياطي المتراكم¹، أمَّا في عام 2009 فإنَّ الموازنة العامة حققت عجزاً مقداره (2.105) مليار دولار؛ بسبب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي أدَّى إلى تراجع أسعار النفط الخام التي تموَّل الإيرادات العامة، وأدَّى (سوء الفهم، وعدم الركون إلى التحليل الاقتصادي الكلي، لا سيَّما في تطبيق قواعد الانضباط المالي، فضلاً عن الارتباك الحاصل لدى الحكومة العراقية جرَّاء العجز) إلى تجديد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في سبيل الحصول على القروض التي لم تكن لها أي ضرورة تذكر، ممَّا أدَّى إلى تعميق التبعية الاقتصادية إلى الصندوق، والتدخُّل في الشؤون الداخلية للبلاد، أمَّا المدة (2010-2012) شهدت تحقيق فائض مالي نحو ما يقارب (38) مليار دولار؛ لارتفاع أسعار النفط العالمية وتعيدها حاجز (100) د/ب، إلا أنَّ هذه الفوائض ذهبت هدرًا بفعل الخطط الإنفاقية غير المدروسة ذات طبيعة تشغيلية (زيادة رواتب وأجور، ومحاباة للبقاء في المناصب السيادية للحكومة آنذاك)، وعدم إنشاء صندوق سيادي على غرار الدول الريعانية الأخرى، ممَّا عزَّز من الفساد في البلاد.

1. نقصد بالاحتياطي المتراكم الأموال لدى الدول التي حُوِّلت من برنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق التنمية العراقي (DFI) وهي ما يقارب (11,1) مليار دولار، والأموال المجمَّدة والمحوَّلة إلى الصندوق التي تقارب (1,6) مليار دولار.

أما المدّة (2016-2013) فإنّ الصدمة المزدوجة المتمثلة بالركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الحرب مع داعش كل ذلك أدّى إلى اختلال الموازنة العامة، وحصول حالة عجز فيها، وبعد أن تحسّنت أسعار النفط في عامي (2017 و 2018) فقد حقّقت الموازنة فائضاً مالياً نحو (25) مليار دولار، لترجع الموازنة وتسجل عجزاً مالياً في 2019، أمّا في عام 2020 فإنّ الموازنة العامة حقّقت فائضاً مالياً، ومع حالة الانغلاق التجاري بسبب (كوفيد 19)، ويرجع السبب إلى تغيير سعر صرف العملة وانخفاضه بنسبة (23%)، لترجع الموازنة وتحقّق عجزاً مالياً في عام 2021؛ لارتفاع حجم النفقات العامة.

نلاحظ -مما سبق- أنّ اعتماد موازنة البنود التقليدية وعدم التحوّل إلى أسلوب الموازنات الحديثة، ومع عدم وجود جهاز إداري على مستوى من المعرفة والتطوّر والرشادة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وتفشي الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل الدولة، وعوامل سياسية أخرى كل هذه أثّرت تأثيراً سلبياً على واقع الموازنة العامة خصوصاً، والاقتصاد العراقي عموماً.

ولّد تزايد الإنفاق العام بصورة فوضوية هدرًا واضحاً في المال العام، وأدّى -في الوقت نفسه- إلى زيادة حجم الأموال في التداول (زيادة المعروض النقدي)؛ ممّا عمّق من ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخّم)، وأضعف خطط البنك المركزي في استهداف التضخّم والسيطرة عليه.

والجدير بالذكر أنّ أبرز الأمثلة على الهدر في المال العام هو عمليات الصرف خارج إطار الموازنة العامة، فضلاً عن حجم التخصيصات المالية لوزارة الكهرباء، إذ ارتفاع رواتب موظفيها بصورة كبيرة قياساً بالخدمات المقدّمة، فضلاً عن استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية بالتزامن مع ضعف عدد ساعات التجهيز في البلاد. ولا ننسى حجم الهدر في وزارة النفط عن طريق حرق الغاز المصاحب بكميات كبيرة تصل إلى ملايين الدولارات، ولو استثمرت استثماراً صحيحاً لرفعت من الإيرادات العامة في الموازنة من جهة، وحفّضت عمليات استيراد الغاز من جهة أخرى، وربّما ألغت ذلك على المديين المتوسط والبعيد.

نجد -مما ورد- أنّ مكافحة الهدر في المال العام والسيطرة على عمليات الإنفاق السلبي، يكمن في التوجّه نحو تغيير أسلوب الموازنة العامة من موازنة البنود التقليدية إلى البرامج

والأداء على الأقل، إذ تحقّق عمليات الصرف -ووفقاً للخطة المدروسة- الغاية، ووصولاً إلى الأهداف النهائية، إذ تُخصّص مبالغ مالية لكل وزارة أو دائرة حكومية وفقاً لما تقدّمه من برامج وخطط، فضلاً عن تفعيل الجانب الرقابي عليها.

2. السياسة النقدية واستهداف التضخّم في العراق

تُعَدُّ السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة عن طريق الأدوات الكمية والنوعية؛ للمحافظة على الاستقرار والتوازن النقدي، وقد ازدادت أهميتها مع بداية القرن العشرين؛ لتزايد المشكلات النقدية والاقتصادية وتعقدها، ومن هنا ازدادت أهميتها في حل المشكلات الاقتصادية، ونظراً إلى تعدّد الآثار التي تتركها السياسة النقدية في معظم المجالات الاقتصادية المختلفة، ومنها التأثير على حجم النشاط الاقتصادي الكلي عن طريق استهداف التضخّم.

تهدف السياسة النقدية إلى محاربة التغيرات في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لأنّ ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود، ومعنى ذلك تدهور القوة الشرائية للنقود وتراجعها، والذي يؤدي إلى آثار سلبية على مستوى توزيع الدخل والثروات وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الإنتاجية المختلفة، إذ يحقّق ارتفاع مستوى الأسعار نفعاً للمدينين على حساب الدائنين؛ لعدم تكثيف أسعار الفائدة مع الارتفاع الحاصل في مستويات الأسعار، ممّا يؤثر على إعادة توزيع الدخل والثروة بين الدائن والمدين، كما أنّ أجور العاملين في مثل هذه الأوقات في الغالب لا تتجه مع ارتفاع الأسعار؛ ممّا يعني انخفاض الدخل لفئة العمال، وكذلك أصحاب الدخل الثابتة، وارتفاع أرباح المنتجين ورجال الأعمال؛ لاتساع الفجوة بين أسعار السلع المباعة والأجور المدفوعة للعمال، لذا من البديهي أن تحافظ السياسة النقدية على استقرار مستوى الأسعار طالما أنّه يؤدي إلى تخفيض هذا الاختلال، ممّا يسهم في خلق بيئة مستقرة تسهل عملية التخطيط لدى المشاريع بعد التأكد من التكاليف والأسعار و الأرباح المتوقعة.

يعاني العراق من تزايد عرض النقود بالمفهوم الضيق، وذلك بفعل تأثير النقد المصدّر من المصرف المركزي كخضم الحوالات المركزية للحكومة، والذي انعكس بصورة سلبية على قرارات السياسة النقدية، ممّا يعني احتمالات عدم السيطرة على التضخّم كبيرة، لا سيّما أنّ الطلب كبير على العملة الأجنبية -وباستمرار لتمويل حجم الاستيرادات للقطاع الخاص- مع بروز أثر فجوة

الصرف بصورة مهمة على واقع الاقتصاد العراقي. إذ أخذ التضخم مستوى تصاعدياً، ممّا أثر تأثيراً سلبياً على القوة الشرائية للأفراد، وذلك عن طريق ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ لأنّ ارتفاع تلك السلع من جانبين، (الخارجي) التضخم المستورد، و(الداخلي) حجم طلب المعاملات (التجارة الداخلية)، وعدم تأثير معدل الفائدة على واقع القطاعات الحقيقية في البلاد لأنّ أكثر من (83%) من الأموال هي حكومية.

إنّ تأثير فجوة سعر الصرف على واقع الاقتصاد العراقي له آثار مهمة (مباشرة وغير مباشرة)، إذ إنّه يؤثّر تأثيراً مباشراً على ارتفاع مستويات الأسعار مسبباً التضخم، وبصورة غير مباشرة على واقع الموازنة العامة، التي تُبنى على أساس سعر الصرف المحدّد من قبل الحكومة، فلا شكّ أنّ حجم الآثار السلبية سيكون كبيراً؛ لأنّ الموازنة العامة معتمدة اعتماداً أساسياً على العوائد النفطية التي تشكّل نسبة نحو (92%) في المتوسط في المدّة (2005-2022)، ومن ثمّ تأثّر حجم المعاملات الحكومية (التشغيلية والاستثمارية) سلبياً، وذلك في حالتين، الأولى، أن تنخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والأخرى، أن تلجأ الحكومة العراقية إلى إعادة سعر الصرف على ما كان عليه سابقاً—قبل التخفيض الحكومي عام 2020—، بمعنى رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ممّا يعني نقص في حجم الأموال، أو الإيرادات النفطية التي تستبدلها (تبيعها) وزارة المالية إلى (البنك المركزي) في العملية المعروفة عن طريق نافذة بيع العملة بنسبة (23%) من إيرادات الموازنة العامة².

جاء استهداف التضخم من قبل (البنك المركزي العراقي) بعد عام 2003 عن طريق تثبيت اسميين هما: (سعر الفائدة، وسعر الصرف)، إذ إنّ سعر الصرف عن طريق عمليات السوق المفتوحة في نافذة بيع العملة وشرائها هو الأكثر استخداماً للمركزي في عملية استهداف التضخم، ويوضّح الجدول رقم (3) عملية استهداف التضخم:

2. ali abdukhadhim dadoosh & afraa hadi saeed, the implications of changing the exchange rate on inflation and the general budget in iraq for the period (2005-2022), american journal of economics and business management.

الجدول رقم (3) استهداف التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	سعر الفائدة	مشتريات البنك المركزي للعلمة الأجنبية	مبيعات البنك المركزي للعلمة الأجنبية	معدل التضخم %
2004	6	15767956	8729624	27.0
2005	7	15685982	15370147	37.0
2006	16	24220170	16393725	53.2
2007	20	35278050	20054900	30.8
2008	15	54412730	30861717	12.7
2009	7	26925210	39770640	8.3
2010	6.25	47974680	42320070	2.5
2011	6	59673510	46563660	5.6
2012	6	66466664	56724734	6.1
2013	6	72292000	62067346	1.9
2014	6	56447820	61452864	2.2
2015	6	38615500	52721760	1.4
2016	4	30527070	39893560	1.2
2017	4	48022450	50219190	0.2
2018	4	52152510	56088270	0.4
2019	4	56032690	47841130	- (0.19)
2020	4	32789500	45356790	0.6
2021	4	46890431	40787653	6.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية (-2021). (2004).

نلاحظ عن طريق الجدول رقم (3) ارتفاع سعر الفائدة للمدّة (2004-2007) إذ بلغ في سنة (2007) (20%)؛ وذلك لحفض معدل النمو عن طريق رفع سعر الفائدة على القروض وتخفيض الائتمان المصرفي، ومن ثمّ استمرّ سعر الفائدة بالانخفاض للسنوات (2010-2008)، إذ بلغ في سنة (2010) (6.25%)؛ لتحقيق الاستقرار النقدي، ورفع معدل النمو عن طريق تشجيع النشاط الائتماني لتمويل المشاريع الاستثمارية وفي المدّة (2011-2015) استقرّ سعر الفائدة عند معدل (6%)، وانخفض في المدّة (2016-2021) ليصل إلى (4%) والسبب كما أشرنا سابقاً إلى تشجيع النشاط الائتماني، وتحفيز الأفراد على الاقتراض وزيادة النمو الاقتصادي، ويمكن الإشارة -مما تقدّم- إلى أنّ سعر الفائدة غير فعال في الاقتصاد العراقي للأسباب المذكورة آنفاً.

لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، ورفع قيمة الدينار العراقي فعلى (البنك المركزي العراقي) التدخّل المباشر في سوق الصرف في نافذة بيع العملة. إذ أتاح ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار إلى تراجع معدل التضخّم السنوي بفضل تقليل كلفة شراء العملة الأجنبية، ومن ثمّ انخفاض في الكلف (الدولارية) للسلع والخدمات المستوردة، إذ يُعدّ العراق مستورداً لأغلب السلع والخدمات، ممّا انعكس ذلك على المستوى العام للأسعار المحلية كأحد العوامل الرئيسة المحدّدة للتضخّم، وكان له الأثر في تهدئة التوقعات التضخّمية.

أسهمت نافذة العملة مساهمة كبيرة في تخفيض نمو عرض النقد، والعملة المصدّرة، والسيطرة على مناسيب السيولة عن طريق شراء (البنك المركزي) للعملة الأجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية يشترئها المصرف، ويقوم ببيع جزء منها (في سنوات معينة باع البنك كل الكمية المشترية لتلبية طلب السوق المحلية من العملات الأجنبية)، ولغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات العامة للدولة بالدينار العراقي من دون الحاجة إلى إصدار عملة إضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية، وتساهم في رفع التضخّم.

نجد -بالعودة إلى الجدول رقم (3)- أنّ المدّة (2004-2008) تشير إلى المشتريات أكبر من المبيعات، وهي نقطة إيجابية تُحسّب (للبنك المركزي)، إذ إنّ زيادة المشتريات من العملة الأجنبية تأتي عن طريق بيع الحكومة العراقية الدولار إلى المركزي العراقي، وليقوم الأخير باستبدال الدولار بالدينار العراقي؛ ممّا يتيح للحكومة إجراء عمليات الإنفاق والإيفاء بالالتزامات اتّجاه المجتمع، أمّا في سنة (2009) فقد حصل العكس، إذ كانت مبيعات البنك المركزي للعملة

الأجنبية أكبر من مشترياته؛ لتعزيز احتياطياته في الخارج ومواجهة الأزمة المالية العالمية، أمّا المدّة (2010-2013) وبسبب ارتفاع العوائد النفطية للحكومة العراقية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية فقد ازدادت المشتريات على المبيعات، ومن ثمّ عاودت المبيعات إلى الارتفاع مرة أخرى للمدّة (2014-2017)، إذ إنّ حجم مبيعات (البنك) أكبر من حجم مشترياته، وأنّ سبب التناقص الحاصل في مشتريات (البنك) للعملة الأجنبية ناتج من انخفاض الإيرادات، إذ يُعوّض الانخفاض عن طريق السحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى (البنك المركزي العراقي).

ونلاحظ في عام 2018 أنّ المشتريات انخفضت، وارتفعت المبيعات؛ لمواجهة ارتفاع حجم الاستيرادات السلعية من قبل الأفراد والشركات الخاصة، ليحصل العكس في عام 2019، وارتفعت المشتريات على المبيعات بعد أن أصبح التضخم سالباً، ممّا أثر على حجم النشاط الاقتصادي الكلي في البلاد، لتتخف المبيعات والمشتريات في عام 2020؛ بسبب الأزمة الصحية المتمثلة (بكوفيد 19)، والتي شهدت انغلاقاً تاماً للتجارة العالمية، لتعود بعدها المبيعات والمشتريات للارتفاع عام 2021 بعد عمليات فتح التجارة بين دول العالم، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي الحقيقي في العراق

إن اعتماد التجارة الخارجية في العراق على الكميات المصدرة من النفط الخام في تحقيق فوائض مالية عمق حجم الاختلال في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، إذ إنّ عدم وجود تنوع في حجم صادرات العراق يجعل البلد منكشفاً اقتصادياً، ويتسم بالتبعية إلى الأسواق الخارجية، بمعنى أنّ انخفاض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد العراقي، إذ يعتمد في صادراته على مصدر وحيد هو (النفط الخام)، كما أنّ سياسة الانفتاح التجاري بعد عام 2003 أسفرت عن زيادة حجم الاستيرادات؛ لضعف القطاعات الاقتصادية - لا سيّما (الزراعي والصناعي) - على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية، ممّا عمّق حجم الاختلال في حجم التجارة الخارجية للبلاد.

يخطئ النمو الاقتصادي الحقيقي بأبعاد إستراتيجية مهمة هي (التنمية الاقتصادية والطاقة والمعرفة والابتكار، فضلاً عن كفاءة المؤسسات الحكومية)، وأنّ هذه الأبعاد تحتاج إلى إرادة وطنية وواقعية لتنفيذها، لا سيّما بعد إعطاء القطاع الخاص دوره الأساسي للمشاركة مع القطاع العام عن طريق العمل بقانون رقم (492) لسنة 2013 الخاص بهذا الأمر بصورة واقعية وفعالة، وتذليل

التحديات والأسباب التي تقف دون ذلك، وهناك مشكلات عديدة تواجه مستقبل الاقتصاد الوطني منها المشكلات السياسية. وأدّت هذه العوامل إلى ضعف مناخ الاستثمار في العراق الذي ساهم على نحو مباشر في زيادة عمق الاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي، والذي انعكس على بنية النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، ومن ثمّ على بنية الموازنة العامة، ومن جانب آخر فإنّ هذه العوامل أدّت إلى ضعف في إنتاجية النفقة العامة وانخفاضها، ومن ثمّ أدّت إلى مزيدٍ من الاختلالات في الاقتصاد العراقي³.

من جانب آخر، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى انقسام الباحثين على فئتين، الأولى تقول بوجود علاقة سلبية بين التضخّم والنمو الاقتصادي، والأخرى تشير إلى أرجحية العلاقة الإيجابية بين التضخّم والنمو الاقتصادي، ومن ثمّ فإنّ العلاقة مختلفة من دولة إلى أخرى، أي: وفُق الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة لكل دولة.

تعني عملية استهداف التضخّم والسيطرة عليه خلق استقرارٍ ونمو اقتصادي عن طريق توفير بيئة مناسبة لتنشيط القطاع الخاص (قطاع الأعمال)، والتوسّع بحجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل الذي من شأنه خلق طلب إضافي على إنتاج السلع والخدمات (مضاعف الاستثمار)، ممّا يؤدّي إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلاد.

3. علي عبدالكاظم دعدوش، أسعار النفط ودول أوبك علاقة متضادة، مكتبة الضاد للطباعة والنشر، 2020، ص226.

الجدول رقم (4) النمو الاقتصادي في العراق والتضخم للمدة (2004-2021)

معدل التضخم %	النمو الاقتصادي الحقيقي % (3)-(2)	النمو الاقتصادي % (3) - (1)	معدل نمو السكان (3) %	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (2) %	NON-Oil GDP	معدل النمو (1) %	GDP	السنة
27.0	-	-	-	26.31	-	22379366	-	53235358	2004
37.0	36.6	77.3	2.6	26.92	39.2	31153831	79.9	73533598	2005
53.2	34.8	35.8	2.3	27.45	37.1	42736143	38.1	95587954.8	2006
30.8	20.6	28.0	2.0	27.91	22.6	52437718	30.0	111455813	2007
12.7	31.5	14.9	1.7	28.39	33.2	69859660	16.6	157026061	2008
8.3	5.1	39.2	1.7	28.97	6.8	74645152	40.9	130643200	2009
2.5	18.2	-18.8	2.0	29.74	20.2	89159565	-16.8	162064565	2010
5.6	11.7	21.4	2.7	30.73	14.4	102070683	24.1	217327107	2011
6.1	21.8	30.8	3.3	31.89	25.1	127789933	34.1	254225490	2012
1.9	12.0	13.2	3.8	33.16	15.8	148013639	17.0	273587529	2013
2.2	-2.6	3.6	4.0	34.41	1.0	149480319	7.6	266332655	2014
1.4	-17.1	-6.5	3.8	35.57	-13.3	129486931	-2.7	194680971	2015

تحليل أثر فاعلية بعض السياسات الاقتصادية في مكافحة الفساد في العراق

السنة	GDP	معدل النمو (1) %	NON-Oil GDP	معدل النمو (2) %	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل نمو السكان (3) %	النمو الاقتصادي % (1)-(3)	النمو الحقيقي % (2)-(3)	معدل التضخم %
2016	196924141	-26.9	129523925	0.02	36.61	3.4	-30.3	- 3.3	1.2
2017	221665709	1.2	133000896	2.6	37.55	2.9	-1.7	- 0.3	0.2
2018	268918874	12.6	148744551	11.8	38.43	2.6	10.0	9.2	0.4
2019	277884869	21.3	161771501	8.7	39.31	2.3	19.0	6.4	- (0.19)
2020	219768798	3.3	156433078	- 3.2	40.22	2.3	1.0	- 5.5	0.6
2021	301447890	37.1	163890567	4.7	41.17	2.3	34.8	2.4	6.4

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي وفق الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021). النسب من استخراج الباحث.

إنَّ معدل النمو الاقتصادي الذي يوضحه الجدول رقم (4) بالطريقة الحديثة هو معدَّل تنازلي، مع الأخذ بالحسبان حساب معدل النمو في عدد السكان، فقد جاء النمو بمعدل تنازلي (نسبياً) في مدَّة البحث، إذ بلغ نحو (77.3%) في عام 2004 بعد أن كان عدد السكان لا يتجاوز (27) مليون نسمة، وانخفض النمو الاقتصادي إلى نحو (-18.8%) في عام 2009؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (-16.8%) مقارنة (40.9%) في عام 2008، ليرتفع النمو ارتفاعاً تدريجياً، إذ بلغ في عامي 2010 و 2011 نحو (21.4% و 30.8%)؛ بسبب التحسُّن في أسعار النفط، وانتعاش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبسبب أزمة داعش فقد انخفض النمو الاقتصادي في عامي 2014 و 2015 إلى نحو (-6.5% و -30.3%) على التوالي، ليعود ويرتفع النمو الاقتصادي في عام 2019 إلى نحو (19%)؛ لانتعاش الأسواق النفطية التي أثَّرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، وبسبب الأزمة الصحية في عام 2020 فقد انخفض النمو إلى نحو (1%)، ليعود بعد ذلك في عام 2021 إلى الارتفاع بنسبة كثيرة من (34%)؛ لانفتاح النشاط التجاري في العالم.

يعرَّف التضخُّم في الأدبيات الاقتصادية بأنَّه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للفرد)، ويتحدد السعر في السوق الحرة كقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدَّى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أنَّ الملاحظ في حالة العراق أنَّ العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نمواً بالقدر الذي يعرفه الطلب؛ نظراً إلى الزيادة السكانية من جهة وجمود مرونة القطاعات الإنتاجية في الاستجابة للزيادة في الطلب لأسباب هيكلية، ممَّا يترتَّب عنه زيادة صافية في الطلب، ومن ثمَّ زيادة الاستهلاك، ومنه زيادة الاستيرادات، إذ إنَّ الأسعار تعرف ارتفاعاً كنسبة معينة سنوياً غير أنَّها لا تكون محسوسة، أمَّا إذا حصل وعرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنَّه سيؤثِّر على السعر المطبَّق في الداخل كالزيادة، ويلاحظ في السنوات الأخيرة توجهاً عاماً نحو الارتفاع لمعدل التضخُّم في العراق.

المحور الثاني: قياس فاعلية السياسات الاقتصادية في مكافحة الفساد في العراق

أولاً: توصيف النموذج القياسي والمتغيرات الاقتصادية الكلية

تحددت متغيرات الدراسة بثلاثة متغيرات هي: (الإنفاق الحكومي الجاري، وعجز الموازنة، والناتج المحلي الإجمالي)، إذ إنّ المتغير التابع (النفقات العامة) معبر عن الفساد، والمتغيرات المستقلة هي النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي والعجز/الفائض في الموازنة العامة، وقد استُخدِمَ البرنامج الإحصائي (Eviews11) في استخراج النتائج، ويمكن صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج، والتي تأخذ الصورة التالية: $Y = f(X1, X2)$ ، إذ يشير الرمز f إلى أنّ المتغير التابع (Y) يعتمد على المتغيرات المستقل $(X1, X2)$.

ثانياً: النتائج المترتبة

استُخدِمَت المتغيرات التي أفرزها الجانب التحليلي من الدراسة؛ لتحديد العلاقة المتبادلة فيما بينهما، لذا استُخدِمَ البرنامج الإحصائي (Eviews11)؛ لقياس أثر النفقات العامة -والمتمثلة بالهدر في المال العام- في تقليل العجز وتحفيز النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت البيانات الرسمية للعراق، إذ جاءت البيانات على صورة سنوية، وللمدّة (2004-2020)، وعند استخدام عملية القياس يجب إجراء اختبار السكون (Stationary) أولاً؛ ليُتحقّق من أنّ المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي ساكنة أم غير ساكنة، وقد استُخدِمَ اختبار جذر الوحدة (فليس بيرون)؛ لأنّه يتعامل مع البيانات الصغيرة، ويعطي نتائج أكثر دقة من اختبار (ديكي فولار الموسع)، ومن ثمّ تحديد النموذج الأكثر ملاءمة ليُطبّق.

1. اختبار الاستقرار

نلاحظ - من الجدول رقم (5) - أن البيانات لم تستقر عند المستوى، لكن بعد أخذ الفرق الأولى تبين استقرارها، وكما موضح في أدناه:

الجدول - 5 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Table: UNITROOT Workfile: ALI:Untitled1\						
View	Proc	Object	Print	Name	Edit+/-	CellFmt
		A	B	C	D	E
1		UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
2		Null Hypothesis: the variable has a unit root				
3		At Level				
4			EX	DF	GDP	
5	With Constant	t-Statistic	-1.1546	-5.2855	-3.4255	
6		Prob.	0.6663	0.0008	0.0257	
7			n0	***	**	
8	With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6335	-5.2647	-1.9260	
9		Prob.	0.9607	0.0036	0.5950	
10			n0	***	n0	
11	Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7454	-3.4217	-2.4609	
12		Prob.	0.3775	0.0020	0.0176	
13			n0	***	**	
14		At First Difference				
15			d(EX)	d(DF)	d(GDP)	
16	With Constant	t-Statistic	-3.3221	-14.6738	-4.2851	
17		Prob.	0.0324	0.0000	0.0055	
18			**	***	***	
19	With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0700	-15.7305	-4.7322	
20		Prob.	0.0057	0.0001	0.0099	
21			***	***	***	
22	Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4337	-15.4797	-4.2444	
23		Prob.	0.0021	0.0001	0.0003	
24			***	***	***	
25						

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

إن عملية استقرار المتغيرات عند الفرق الأولى تعطي دلالة إلى استخدام نماذج الاختبار (ARDL) أو (NARDL)، ولأن النموذج الأخير أكثر تطوراً وحدائثه، وبيّن التأثيرات السلبية والإيجابية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعطي نتائج أفضل، والدلالة على ذلك، يبيّن الجدول في أدناه أبرز الفرق بين النموذجين:

الجدول - 6 - الفرق بين ARDL وNARDL

ت	نموذج ARDL	نموذج NARDL
1	يستخدم في العلاقات الخطية	يستخدم في العلاقات غير الخطية
2	يستخرج المعلمات قصيرة وطويلة الأجل (العلاقة)	فضلاً عن استخراج المعلمات القصيرة والطويلة فإنه يستخرج سلسلة التأثيرات السلبية والإيجابية.
3	لا يحتوي على اختبار عدم التماثل ما بين المتغيرات.	يبين وجود التماثل بين المتغيرات أو عدم وجودها.
4	يستخدم عندما تسكن المتغيرات في المستوى أو في المستوى والفرق الأول، أو خليط بين المستوى والفرق الأول، ولا يمكن تطبيقه إذا سكن أحد المتغيرات في المتغيرات في الفرق الثاني.	يستخدم عندما تسكن المتغيرات في المستوى أو في المستوى والفرق الأول أو خليط بين المستوى والفرق الأول، ولا يمكن تطبيقه إذا سكن أحد المتغيرات في الفرق الثاني.
5	يمكن التحكم في فترة التخلف الأمامي تلقائياً أو باختيار الباحث	يمكن التحكم في فترة التخلف الأمامي تلقائياً أو باختيار الباحث

المصدر: دعدوش، علي عبدالكاظم والكبيسي، محمد صالح (2022): آلية عمل نموذج الانحدار غير الخطي NARDL، بحث منشور متاح على الرابط:

<https://www.researchgate.net/publication>.

تستخدم هذه الدراسة أسلوب (NARDL)؛ لاختبار فرضية لا خطية العلاقة بين بعض المتغيرات سواءً في الأجلين القصير والطويل، ويُعدُّ أسلوب (NARDL) توسيعاً أو تعميماً للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطة للتكامل المشترك (ARDL) بحيث يأخذ بالحسبان احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، سواءً في الأجل القصير أم الطويل. يقوم هذا الأسلوب (NARDL) كما في (ARDL) بالكشف عن التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في معادلة واحدة، وكذلك لا يحتاج بالضرورة إلى سلاسل زمنية طويلة مقارنة بأسلوب التكامل المشترك غير الخطي.

2. اختبار التكامل المشترك

يستعمل نموذج (NARDL) اختبار الحدود (Bound test) للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأتمودج أو عدم وجودها، ويبيّن الجدول رقم (7) ذلك:

الجدول رقم (7) اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test				
Date: 12/18/22 Time: 22:32				
Sample: 2006 2020				
Included observations: 15				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	1.353070	4		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.2	3.09		
5%	2.56	3.49		
2.5%	2.88	3.87		
1%	3.29	4.37		
Test Equation:				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 12/18/22 Time: 22:32				
Sample: 2006 2020				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DF_POS)	0.719747	1.387580	0.518707	0.6180
C	25594.51	18998.44	1.347190	0.2148
DF_POS(-1)	-2.448206	1.789507	-1.368090	0.2085
DF_NEG(-1)	0.317482	0.991836	0.824191	0.4337
GDP_POS(-1)	0.000307	0.000240	1.276265	0.2377
GDP_NEG(-1)	0.000130	0.000339	0.384435	0.7107
EX(-1)	-0.224339	0.251777	-0.891023	0.3989
R-squared	0.511573	Mean dependent var	-1394.871	
Adjusted R-squ...	0.145262	S.D. dependent var	21319.42	
S.E. of regression	19710.35	Akaike info criterion	22.92040	
Sum squared r...	3.11E+09	Schwarz criterion	23.25082	
Log likelihood	-164.9030	Hannan-Quinn criter.	22.91688	
F-statistic	1.396517	Durbin-Watson stat	2.060038	
Prob(F-statistic)	0.322310			

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

يتضح من الجدول رقم (6) أنّ القيمة الإحصائية (F-statistic) المحتبسة البالغة (1.353070) هي أصغر من الحد الأدنى البالغ (2.56)، والحد الأعلى البالغ (3.49) عند مستوى (5%)، ومن تمّ يؤكّد التحليل في الأدبيات الاقتصادية، إذ إنّ النفقات العامة تكون لسنة واحدة ووفق قانون الموازنة العامة ووفق القاعدة السنوية، وهي قاعدة أساسية في قواعد إعداد الموازنة العامة، ويُعدّ هذا الاختبار الشرط الضروري، لكن يجب التأكد من الشرط الكافي (معامل تصحيح الخطأ) وشروطه التي تدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يبينه الجدول رقم (8) وكما يلي:

الجدول رقم (8) نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية (NARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: EX				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 0)				
Date: 12/18/22 Time: 22:26				
Sample: 2006 2020				
Included observations: 15				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DF_POS)	1.139970	0.971437	1.173488	0.2744
D(DF_NEG)	-0.930507	0.562669	-1.653738	0.1368
D(GDP_POS)	0.000101	0.000183	0.549731	0.5975
D(GDP_NEG)	0.000381	0.000184	2.072614	0.0719
CointEq(-1)	-0.529851	0.155235	-3.413219	0.0092
Cointeq = EX - (-4.4909*DF_POS -1.2932*DF_NEG + 0.0003 *GDP_POS + 0.0010*GDP_NEG + 69774.2770)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DF_POS	-4.490889	3.978573	-1.128769	0.2917
DF_NEG	-1.293240	1.822875	-0.709451	0.4982
GDP_POS	0.000253	0.000551	0.459648	0.6580
GDP_NEG	0.001020	0.000594	1.718813	0.1240
C	69774.27...	30240.051...	2.307347	0.0499

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews11.

نلاحظ من الجدول رقم (8) أنَّ قيمة نموذج تصحيح الخطأ (CointEq) بلغت -) 0.529851 وهي تعني أنَّ الهدر في المال العام المتولّد من النفقات العامة (غير المنتجة) والتي تحدث في الأجل القصير لا تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وإمّا تعمل على تحقيق الاختلال في الموازنة العامة.

3. تقدير النموذج وفقاً لطريقة (NARDL)

نلاحظ من الجدول رقم (9) واجهة نموذج (NARDL)، والتي توضح أهم الاختبارات الأولية كاختبار معامل التحديد، ومعامل التحديد المصحح، واختبار (دوربن واتسن)، واحتمالية النموذج ككل (Prob F-statistic)، وتوضح النتائج أنَّ النموذج مقبول كلياً؛ لأنَّ الاحتمالية له هي (0.013068) وهي معنوية بصورة كبيرة، كما أنَّ معامل التحديد الذي يوضّح التغيرات الحاصلة في النفقات العامة نتيجة التغيرات الحاصلة العجز/الفائض والناتج المحلي الإجمالي قد

جاءت بنسبة (64%)، كما أنّ قيمة إحصائية (دوربن واتسن) بلغت (1.46) لا يعني أنّ النموذج قد خلى من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ توجد العديد من الاختبارات الأخرى التي تعمل على تحديد ذلك، وسوف نتناولها لاحقاً.

الجدول رقم (9) نتائج تقدير نموذج (NARDL) لمتغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.644043	0.290533	2.216765	0.0575
DF_POS	1.615691	1.661386	0.972496	0.3593
DF_POS(-1)	-2.944097	1.748390	-1.683891	0.1307
DF_NEG	-0.478637	1.065123	-0.449372	0.6651
GDP_POS	0.000113	0.000245	0.461676	0.6566
GDP_NEG	0.000476	0.000281	1.694329	0.1287
C	24870.72	25020.13	0.994028	0.3493
R-squared	0.813829	Mean dependent var	51326.25	
Adjusted R-squared	0.674201	S. D. dependent var	33654.75	
S. E. of regression	19209.73	Akaike info criterion	22.86895	
Sum squared resid	2.95E+09	Schwarz criterion	23.18937	
Log likelihood	-164.5171	Hannan-Quinn criter.	22.86543	
F-statistic	5.828545	Durbin-Watson stat	1.467319	
Prob(F-statistic)	0.013068			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

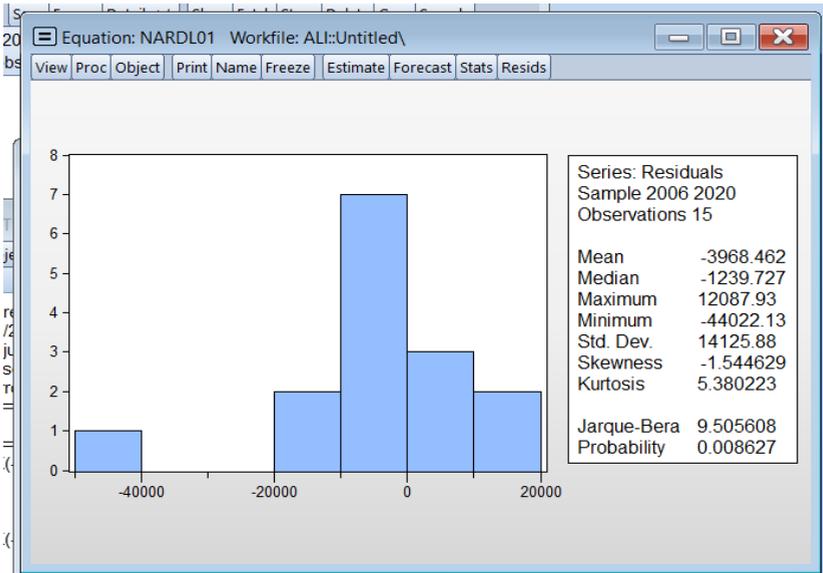
كما نلاحظ أيضاً من الجدول رقم (9) أنّ النفقات العامة المتمثلة بالهدر في المال العام قد جاءت بقيمة معنوية (prob)، إذ بلغت (0.05)، وهي تؤثر تأثيراً سلبياً في العجز الحاصل في الموازنة العامة، والذي بلغت قيمته المعنوية (0.3593) وهي غير معنوية للدلالة على أنّ العجز يُعطى في الأجل القصير عن طريق الدين العام (الداخلي والخارجي)، ومن جانب آخر نجد أنّ قيمة معنوية الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.6566) وهي أكبر من (5%)، ومن ثمّ لا يوجد هناك نمو اقتصادي ناتج عن النفقات العامة، وهذا ما أكدته قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDPNEG) والتي بلغت (0.1287)، وهي أيضاً أكبر من قيمة (5%).

4. اختبار جودة النموذج

للتحقق من جودة النموذج المستخدم تبرز اختبارات عديدة، هي:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

الجدول رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

نجد أنّ القيمة المعنوية (Prob) هي (0.008627) وهي أصغر من (5%)، أي: نرفض فرضية العدم، والتي تنص على أنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في اختبار التوزيع الطبيعي.

ب. اختبار تحديد الارتباط الذاتي

نلاحظ عن طريق الجدول رقم (11) -والذي يبيّن اختبار تحديد الارتباط الذاتي (LM)- أنّ القيمة المعنوية بلغت (0.2436) وهي أكبر من القيمة المعنوية (5%)، ومن ثمّ سنقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص بوجود

مشكلة في النموذج، ويبيّن الجدول ذلك:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:									
F-statistic	1.134712	Prob. F(1, 7)	0.3221						
Obs*R-squared	1.359806	Prob. Chi-Square(1)	0.2436						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID									
Method: ARDL									
Date: 12/18/22 Time: 22:33									
Sample: 2006 2020									
Included observations: 15									
Presample missing value lagged residuals set to zero.									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
EX(-1)	-0.178150	0.327705	-0.543629	0.6036					
DF_POS	-0.619205	1.600888	-0.386788	0.7104					
DF_POS(-1)	-0.160395	1.746936	-0.091815	0.9294					
DF_NEG	-0.125397	1.062422	-0.118029	0.9094					
GDP_POS	1.68E-05	0.000242	0.069355	0.9466					
GDP_NEG	-1.38E-05	0.000277	-0.049878	0.9616					
C	10272.12	21110.79	0.486582	0.6414					
RESID(-1)	0.271292	0.462878	0.586099	0.5762					
R-squared	0.090654	Mean dependent var	-3968.462						
Adjusted R-squared	-0.818693	S.D. dependent var	14125.88						
S.E. of regression	19050.01	Akaike info criterion	22.85205						
Sum squared resid	2.54E+09	Schwarz criterion	23.22968						
Log likelihood	-163.3904	Hannan-Quinn criter.	22.84803						
F-statistic	0.099691	Durbin-Watson stat	1.676762						
Prob(F-statistic)	0.996518								

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

ج- مشكلة عدم ثبات التجانس

الجدول رقم (12) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Heteroskedasticity Test: ARCH									
F-statistic	0.197124	Prob. F(1,12)	0.6650						
Obs*R-squared	0.226261	Prob. Chi-Square(1)	0.6343						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID^2									
Method: Least Squares									
Date: 12/18/22 Time: 22:34									
Sample (adjusted): 2007 2020									
Included observations: 14 after adjustments									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	2.43E+08	1.53E+08	1.593666	0.1370					
RESID^2(-1)	-0.126878	0.285770	-0.443986	0.6650					
R-squared	0.016161	Mean dependent var	2.16E+08						
Adjusted R-squared	-0.065825	S.D. dependent var	5.07E+08						
S.E. of regression	5.24E+08	Akaike info criterion	43.12271						
Sum squared resid	3.29E+18	Schwarz criterion	43.21400						
Log likelihood	-299.8590	Hannan-Quinn criter.	43.11426						
F-statistic	0.197124	Durbin-Watson stat	1.994710						
Prob(F-statistic)	0.664953								

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews11).

نجد أنّ قيمة معنوية اختبار ثبات التجانس بلغت (0.6343)، وهي أكبر من (5%)، ويعني هذا عدم وجود مشكلة ثبات التجانس، ممّا يؤدّي إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، أي: عدم وجود مشكلة في النموذج.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. القبول بفرضية البحث الأولى، وهي أنّ الفساد المتمثل بهدر المال العام أدّى إلى آثار سلبية على واقع الاقتصاد العراقي عن طريق حجم النفقات العامة ما بعد 2003 مقارنة بمؤشرات الأداء الاقتصادي الضعيفة جداً.

أمّا الفرضية الأخرى، والتي نصّت على أنّ عملية الاتساق بين السياسة المالية والنقدية تؤدّي إلى انخفاض الهدر في المال العام، وتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد، إذ إنّها لم تتحقّق؛ لأنّ الاتساق ضعيف بين السياستين (المالية، والنقدية)، وتذهب باتجاه الهيمنة المالية على القرارات الاقتصادية في البلاد، ممّا أدّى إلى ضعف النمو الاقتصادي، وهدر كبير في المال العام.

2. يعاني العراق من اختلالات هيكلية ناجمة عن عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بصورة ديناميكية مستدامة.

3. دفع اعتماد العراق على أسلوب الموازنة التقليدية في الإعداد والتنفيذ باتجاه زيادة حجم الفساد (المالي والإداري)، ومن ثمّ بقي يعتمد على مورد وحيد (النفط الخام)؛ لتمويل حجم النفقات العامة، ممّا عزّز تبعيته إلى الخارج. كما أسفرت سياسة الانفتاح التجاري بعد عام 2003 عن زيادة حجم الاستيرادات؛ لضعف القطاعات الاقتصادية، لا سيّما (الزراعي والصناعي) على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية، ممّا عمّق حجم الاختلال في التجارة الخارجية للبلاد.

4. إنّ الهدر في المال العام على نوعين تارة يكون مخطط له، وذلك عن طريق شخص معنوي عام ليس له معرفة بهدف خروج النفقة أو الغرض منها، ويكون هذا على الأغلب بسبب نظام المحاصصة في تسلّم المواقع الإدارية. وتارة أخرى يكون غير مخطط له عن طريق شخص معنوي أو موظف حكومي مرتبط بالحزب التابع له أو غايات شخصية أو غيرها، وفي كلتا الحالتين يوجد هدر

في المال العام يؤثر تأثيراً سلبياً على أداء الحكومة، أو حجم الخدمات العامة المقدمة إلى المجتمع، ويؤثر التأثير السلبي على واقع الاقتصاد العراقي أيضاً.

5. يؤدي عدم الاتساق بين السياستين (المالية، والنقدية) في العراق إلى تزايد الإنفاق العام بصورة فوضوية، ممّا ولد هدراً واضحاً في المال العام، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى زيادة حجم المعروض النقدي الذي عمّق من ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وأضعف خطط (البنك المركزي) في استهداف التضخم والسيطرة عليه.

6. أدت زيادة النفقات الجارية - وخصوصاً فقرة الرواتب والأجور للدرجات الخاصة - إلى زيادة الهدر في المال العام؛ لأنّ إنتاجية هذه النفقات ضعيفة أو سالبة، ومن ثمّ أدت إلى تكوّن فئتين بين أعداد الموظفين، فئة ذات دخل مرتفع وهي مرفهة بكل المجالات، وفئة ذات دخل منخفض أو متوسط، ومن ثمّ أدّى إلى خلل في هيكل النظام الداخلي للعراق، وعزّز من ضعف مؤشرات الأداء الحكومي المعتمدة عالمياً.

7. أثبت التحليل القياسي لنماذج المتغيرات المختارة على وجود علاقة قصيرة الأجل، وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين العجز أو الفائض في الموازنة العامة، والنمو الاقتصادي كمتغيرات تفسيرية من جهة، وبين المتغير التابع (النفقات العامة) التي عبّرت عن حالة الفساد والهدر في المال العام، إذ يتضح جلياً أنّ الموازنة العامة حققت عجزاً في معظم سنوات الدراسة، فضلاً عن أنّ النمو الاقتصادي الذي حصل في بعض السنوات كان نتيجة لزيادة إيرادات النفط الخام، ولا دور لسائر القطاعات الإنتاجية في تحقيق النمو، ممّا يؤثّر حالة الاختلال في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: التوصيات

1. تكمن مكافحة الهدر في المال العام والسيطرة على عمليات الإنفاق السلبي في التوجّه نحو تغيير أسلوب الموازنة العامة من موازنة البنود التقليدية إلى البرامج والأداء على الأقل، بحيث تصبح عمليات الصرف وفقاً لخطط مدروسة تحقّق الغاية منها وصولاً إلى الأهداف النهائية هذا من جانب، ومن جانب آخر تعمل على تخفيف من وطأة القرارات السياسية التي تعتمد على المحاصصة في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية.

2. ضرورة إيجاد إرادة وطنية وقرارات واقعية تأخذ على عاتقها تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي

بالمشاركة مع القطاع الخاص؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار، فضلاً عن كفاءة المؤسسات الحكومية وبعدها إعطاء القطاع الخاص الأولوية في النهوض بواقع البلد، ممَّا يؤدِّي إلى تقليص دور الحكومة بصورة تدريجية في الاقتصاد، ممَّا يعني معالجة الهدر في المال العام.

3. التنسيق بين السياسات الاقتصادية خصوصاً السياسات المالية والنقدية؛ لما له من آثار مهم على واقع الاقتصاد العراقي في مواجهة الفساد والهدر في المال العام، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي المتمثِّل بتنشيط القطاعات الإنتاجية التي تخفض من حجم الاستيرادات.

4. ضرورة مواكبة التطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي كالتغيرات المناخية والتوجُّه نحو اقتصاد المعرفة، بما يضمن سلامة أمن الأفكار الشبابية، وإخراج جيل جديد قادر على النهوض بواقع النظام السياسي والاقتصادي، والذي ينعكس على مؤشرات إيجابية في جدول مدركات الفساد، ويخرج العراق من قاعه إلى مراكز متقدمة.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، دائرة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية (2004-2020)
2. دعدوش، علي عبد الكاظم، والكبيسي، محمد صالح، آلية عمل نموذج الانحدار غير الخطي NARDL،
<https://www.researchgate.net/publication>.
3. علي عبدالكاظم دعدوش، أسعار النفط ودول أوبك علاقة متضادة، مكتبة الضاد للطباعة والنشر، 2020، ص 226.
4. وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021).
5. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، أعوام مختلفة للمدة (2004-2020).
6. Ali Abdulkadhim Dadoosh & Afraa Hadi Saeed, The implications of changing the exchange rate on inflation and the general budget in Iraq for the period (2005-2022), AMERICAN JOURNAL OF ECONOMICS AND BUSINESS MANAGEMENT.